

مبادئ إرشادية حول
إستراتيجيات المصارف المركزية لدعم التعافي الإقتصادي في مرحلة ما بعد
جائحة فيروس كورونا المستجد

صندوق النقد العربي

نوفمبر 2020

تمهيد

تأثرت إقتصادات الدول وأسواقها المالية ولا تزال، بجائحة فيروس كورونا المستجد التي وضعت صانعي السياسات أمام تحدٍ غير مسبوق لدفع عجلة التنمية. حيث أثرت الجائحة على الإقتصادات العالمية التي تكبدت كُلف باهظة، تمثلت في الضغط الهائل على الأنظمة الصحية، وبرامج الإعانات الحكومية لمعالجة تراجع التدفقات النقدية للشركات والأفراد، ووضع خطط للتعامل مع حالات فقدان الوظائف وإفلاس الشركات، ذلك حفاظاً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

كما شكلت الجائحة تحدياً أمام الاستقرار المالي، فرض نفسه على المصارف المركزية التي اجتهدت في المحافظة على تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. فمن جهة، تسعى المصارف المركزية إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، تقوم بإتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الأفراد والشركات، لا سيما منها متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

إتخذت العديد من المصارف المركزية إجراءات تحفيزية ووقائية شملت ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي. كما قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساهم في تمكين القطاع المصرفي من تأجيل سداد قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، تبنت معظم المصارف المركزية برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف ضمان استدامتها.

فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية، أقدم عدد من المصارف المركزية على تحرير أو تخفيض بعض منها. فعلى مستوى أدوات رأس المال، تم تحرير هامش رأس المال المخصص لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB)، وهامش رأس المال التحفظي (CCoB)، إضافة إلى خفض أوزان المخاطر ضمن نسبة كفاية رأس المال لبعض القطاعات. رافق ذلك تقييد توزيع الأرباح والمكافآت لدى القطاع المصرفي. أما فيما يخص أدوات السيولة، فقد قام عدد من المصارف المركزية بتخفيض نسبتي تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR) عن النسبة المقررة البالغة (100%). وقامت بعض المصارف المركزية بوضع سقف على نسبة الدين إلى الدخل (DTI) و/أو نسبة القرض إلى القيمة (LTV). أما على صعيد السياسة المالية، فقد قامت الحكومات حول العالم بإتخاذ إجراءات متعددة لدعم الإقتصاد الحقيقي بلغ مجموعها 11 تريليون دولار (تقرير الاستقرار المالي العالمي، يونيو 2020).

من ناحية أخرى، لا زالت الأبحاث الطبية تسعى إلى إيجاد لقاح لفيروس كورونا المستجد، حيث تُشير توقعات منظمة الصحة العالمية إلى إمكانية إيجاد لقاح للفيروس قبل نهاية العام الحالي، الذي من المتوقع أن يتم إنتاجه من قبل الشركات الطبية بشكل كافٍ بدءاً من منتصف عام 2021. مع إعادة فتح بعض الاقتصادات وتخفيف إجراءات الإغلاق العام المصاحبة لأزمة فيروس كورونا المستجد، بدأت الاقتصادات بالتعافي التدريجي.

في السياق نفسه، أشار بنك التسويات الدولية إلى أهمية تطبيق إجراءات دعم النشاط الاقتصادي، على الأقل في فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي. في حين أكد صندوق النقد الدولي على أهمية الإستمرار في تبني سياسات اقتصادية تيسيرية في فترات الإنتعاش. من جانبه، أكد صندوق النقد العربي في إطار استراتيجيته 2020-2025 والنهج الاستباقي الذي تبناه للاستجابة إلى الاحتياجات الطارئة للدول العربية، من خلال "المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على مقومات الاستقرار المالي" الصادرة في شهر مايو 2020 على ضرورة الإستعداد لفترة ما بعد الأزمة، من حيث التوقيت والتدرج في تعليق ما تم استخدامه من أدوات وإجراءات لتخفيف الأثر الناشئ عن هذا التعليق، وسرعة عودة الدورة الاقتصادية لوضعها وتعظيم أثر التعافي.

في ضوء ما تقدم، وحرصاً من صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، والإستعداد لمرحلة التعافي، وبناءً على المناقشات التي تمت في الاجتماعات التشاورية العديدة التي نظمها الصندوق على مستوى محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ونواب المحافظين وأعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الاستقرار المالي وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم إصدار المبادئ الإرشادية التالية حول إستراتيجيات المصارف المركزية لدعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد، ولا بد من التنويه أن تطبيق المبادئ يخضع لحالة كل مصرف مركزي على حده، وأهدافه الواردة في نظامه الأساسي والوضع الاقتصادي الداخلي.

مبادئ إرشادية حول إستراتيجيات المصارف المركزية لدعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد

(1) المبدأ

الإستعداد المبكر للجنة إدارة الأزمات أو لجنة الاستقرار المالي داخل المصرف المركزي والتحضير المبكر لمرحلة ما بعد الأزمة، من خلال تبني إستراتيجية لدعم جهود التعافي لمرحلة ما بعد الأزمة الحالية.

(2) المبدأ

إستمرار إجراءات الدعم الاقتصادي لفترة مناسبة خلال مرحلة الإنتعاش، يتم تقديرها من قبل اللجنة المُشار إليها في المبدأ (1)، ذلك لضمان تدفق السيولة إلى الاقتصاد.

(3) المبدأ

في حال لم تكن اللجنة المُشار إليها في البند (1) أعلاه، تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، فمن المناسب أن يكون هناك تنسيق في الإجراءات المتخذة في مرحلة الإنتعاش الإقتصادي بين جميع الأطراف الرسمية المعنية.

(4) المبدأ

يُعتبر التنسيق بين السياسات الاقتصادية والسياسة الإحترازية الكلية، والإنتباه إلى ملائمة توقيت تخفيف أو سحب إجراءات الدعم، مفتاح نجاح الإجراءات المتخذة لدعم النشاط الإقتصادي. حيث إن سحب حزم الدعم بشكل مبكر، قد يؤدي إلى تراجع حجم الإئتمان المطلوب لدعم قطاعي الشركات والأسر، في حين إن التأخر في سحبها قد يزيد من المخاطر النظامية في القطاع المالي.

(5) المبدأ

البناء المتدرج لهوامش رأس المال والسيولة التي تم تخفيفها خلال فترة أزمة الجائحة، وتقدير مدى الحاجة إلى الإستمرار بوضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت لدى القطاع المصرفي.

(6) المبدأ

إستمرار تبني سياسة نقدية تيسيرية لترسيخ التعافي الإقتصادي، مما يعني التريث في رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لفترة زمنية مناسبة، على أن يكون الرفع متدرج بشكلٍ متناسق مع التغيرات الحاصلة على أدوات السياسة المالية والسياسة الإحترازية الكلية.

(7) المبدأ

في حال التوجه نحو رفع نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، يُنظر في مدى مناسبة السماح للبنوك التجارية بتحقيق نسبة أقل من الحد الأدنى المطلوب ضمن هامش مقبول يحدده المصرف المركزي، بحيث يتم تخصيص هذا الهامش لمجالات محددة مثل منح الإئتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

(8) المبدأ

مناسبة الإستمرار في تبني برامج تمويل حكومية يقودها المصرف المركزي لدعم النشاطات الاقتصادية الإنتاجية بأسعار فائدة وأجال مناسبة، بما يوازن بين التحفيز المتوخى والتكلفة على الخزينة.

(9) المبدأ

النظر في وضع الأطر الملاءمة لتعامل البنوك مع عملائهم الجيدين، الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية بسبب جائحة كورونا، ودراسة الحلول المتعلقة بتخفيف الأثر السلبي على جدارتهم الإئتمانية، ومدى إمكانية أخذ ذلك بالإعتبار في تقاريرهم الإئتمانية.

(10) المبدأ

في حال لم تكن أسعار الفائدة على المنتجات المصرفية مرتبطة بشكل مباشر بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، فُيستحسن قيام المصرف المركزي ببحث البنوك التجارية بالنظر في عدم رفع أسعار الفائدة على الإئتمان في مرحلة التعافي، والتريث لفترة مناسبة بشكل يتماشى مع التغيرات في أسعار الفائدة على السياسة النقدية.

(11) المبدأ

عقد إجتماعات تشاورية مستمرة بين المصرف المركزي والبنوك التجارية، لبحث إمكانية ومناسبة الإستمرار في تعليق سداد قروض القطاع الخاص لبعض العملاء أو إعادة جدولتها، بما يخفض من حالات الإعسار للشركات القابلة للإستمرار.

(12) المبدأ

إجراء دراسة تقييم لواقع القطاع المالي قبل وبعد أزمة فيروس كورونا المستجد، ذلك للوقوف على حجم الآثار المترتبة على الأزمة، خصوصاً مؤشرات المتانة المالية. على ألا يتم الإكتفاء بالمؤشرات المتحققة فقط، بل بناء توقعات لهذه المؤشرات مبنية على منهجيات علمية ونماذج قياسية، ووضع الخطط والحلول والتوصيات الملائمة لمعالجة أوجه القصور أو مواطن الضعف إن وجدت.

(13) المبدأ

قيام المصرف المركزي بالطلب من البنوك التجارية تزويده بتقرير معتمد من مجلس الإدارة، يقيم مدى تأثيرها بجائحة كورونا، والأثر المتوقع على مؤشرات المتانة المالية، خصوصاً نسبة القروض غير العاملة، ونسبة كفاية رأس المال، والربحية، والسيولة، على أن يتضمن التقرير تقييماً لمخاطر الإلتزام والسوق والتشغيل، وخطة زمنية لمعالجة أي مواطن ضعف أو قصور فيها.

(14) المبدأ

إستمرار المصرف المركزي في تقييم المخاطر النظامية في القطاعين المالي وغير المالي، وإستخدام الأدوات المناسبة للحد منها إن وجدت.

(15) المبدأ

حصر الدروس المُستفادة من أزمة الجائحة من قبل المصرف المركزي، والانعكاسات مستقبلاً على جوانب هامة مثل: الاستقرار المالي، والرقابة المصرفية، والسياسات النقدية والإحترازية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وإدارة الأزمات، وخطط الإنعاش الإقتصادي، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية.

(16) المبدأ

تطوير وتوسيع إستخدام إختبارات الأوضاع الضاغطة، وزيادة شدة هذه الاختبارات لتقييم قدرة القطاع المصرفي والمالي على تحمل تداعيات الأزمة الحالية.

(17) المبدأ

قيام دائرة الرقابة المصرفية بتقييم أي مواطن ضعف جوهريه ظهرت لدى أي من البنوك التجارية (خصوصاً البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي) جراء الجائحة، ورفع تقرير بالخصوص إلى لجنة إدارة الأزمات أو لجنة الاستقرار المالي، متضمناً التوصيات المناسبة.

(18) المبدأ

تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي، وتشجيع التحول الرقمي، وإيجاد فرص تطويرية واستثمارية في مجالات التقنيات المالية محلياً، لتعزيز القدرات التنافسية للقطاع المحلي الخاص.

(19) المبدأ

النظر في مناسبة قيام المصرف المركزي بالتنسيق مع الجهات الرسمية، بإيجاد آلية لدعم أسواق الأصول (الأسهم والعقارات) المتضررة جراء أزمة الجائحة، بما يُمكن من إتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم تعافيتها.

(20) المبدأ

دعم القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز الإطار التنظيمي له، والتنسيق بين المصرف المركزي والسلطات الرقابية الأخرى لوضع حلول للحد من أثر جائحة كورونا على القطاع.

(21) المبدأ

إتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل أثر المزاحمة بين القطاعين العام والخاص على السيولة، والموازنة بينهما.

(22) المبدأ

تعزيز دور مؤسسات ضمان القروض في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوفير الضمانات اللازمة لتعزيز فرص وصول هذه المشروعات إلى الائتمان.

(23) المبدأ

النظر في وضع الإجراءات المناسبة للتواصل بين المؤسسات المالية وغير المالية بما يكفل تعزيز الثقة وتسريع مرحلة التعافي.

(24) المبدأ

أن تقوم المصارف المركزية بشكل مستمر بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول، وأية آثار سلبية إن وجدت لأي منها وأسلوب التعامل معها.